HSP

HSP/EB.2021/18

الأمم المتحدة

UN HABITAT

Distr.: General
27 August 2021

Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الثانية لعام 2021

عبر الإنترنت، 15 و16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة المعيارية والتنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما فيها الإبلاغ عن الأنشطة البرنامجية للبرنامج في عام 2021 وتنفيذ البرامج الفرعية والبرامج الرئيسية وأنشطة التعاون التقني، وآخر المستجدات بشأن استجابة البرنامج لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

الأنشطة المعيارية والتنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مع التركيز على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، والتوجيه بشأن الحق في المسكن وسياساته، والعمل بشأن الهجرة والنزوح

تقرير المديرة التنفيذية

أولاً- مقدمة

1- يتمثل الهدف الأساسي لتعزيز أثر عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تطوير علاقة متكررة بين عمله المعياري والتنفيذي. وفي هذا الصدد، تُستخدم برامج بناء المعرفة في إثراء وتطوير الأدوات التقنية التي تؤدي بدورها إلى تحسين فهم القضايا الحضرية على الصعد المحلي والوطني والعالمي.

2- ويتضح الدور الحاسم لدورة التعليقات المعيارية والتشغيلية في المبادرات الثلاث المعروضة في هذا التقرير: (أ) إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الاستعراضات المحلية الطوعية والبرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة، وكلاهما يوضح كيف تم تحسين تنفيذ الأهداف بفضل البيانات وأدوات المعرفة الأفضل التي تساعد على تسريع جهود التنمية على الصعيد المحلي؛ (ب) التوجيه المعياري والدعوة في مجال السياسات والأولويات المتعلقة بالإسكان، باستخدام سياق أوروبا كمثال؛ و(ج) العمل الذي يجري القيام به على الصعيد العالمي بشأن قضايا الهجرة والنزوح، الذي يوجه الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والاستفادة من الشراكات والاستجابات المتكاملة في حالات الأزمات.

* HSP/EB.2021/12.

3- وتتيح المبادرات المذكورة أعلاه فرصة للمجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة للنظر في استراتيجية البرنامج وأنشطته في ضوء الاحتياجات ذات الأولوية الناشئة عن مختلف الحالات والسياقات الجغرافية للدول الأعضاء. ويحدد هذا التقرير الطرق التي تُدمج بها الأنشطة المعيارية والتنفيذية في عمل موئل الأمم المتحدة لتحسين نوعية الحياة، وتعزيز السلام وتشجيع التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على نحو أكثر مراعاة للبيئة وأكثر عدلاً، وذلك من خلال تسخير قوة التنمية الحضرية المستدامة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات المحلية الطوعية

ألف- معلومات أساسية

4- يعمل موئل الأمم المتحدة على المضي قدماً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى المحلي، وفقاً للالتزامات والمبادئ الواردة في الخطة الحضرية الجديدة. ويكفل الدعم الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة نقل الخصائص المبتكرة لأهداف التنمية المستدامة (العالمية والمترابطة وغير القابلة للتجزئة) إلى المستوى المحلي.

5- وأصبح اعتماد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو سريع ومحلي أمراً بالغ الأهمية. وتقوم العديد من المدن والحكومات المحلية بوضع استراتيجيات وسياسات ومبادرات مبتكرة لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف من أجل تحقيق خطة عام 2030، للحيلولة دون تراجع التقدم المحرز منذ عام 2015، ودعم التعافي الشامل والمرن والمستدام لمرحلة ما بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فالمدن هي بؤر الجائحة، وتقف الحكومات المحلية في الصف الأول من جهود التصدي للأزمة، بما في ذلك من حيث التعافي من الجائحة.

6- ويركز هذا التقرير على استراتيجية موئل الأمم المتحدة وعلى التقدم المحرز حتى الآن في دعم إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك العمل من خلال شراكات متكاملة متعددة المستويات لربط جميع مكونات سلسلة التنفيذ: فيما يتعلق بالجانب المعياري، بدءاً من تقديم الدعم بشأن جمع البيانات الشاملة وصولاً إلى صنع السياسات القائم على الأدلة وتحديد الأولويات؛ وفيما يتعلق بالجانب التشغيلي، بدءاً من دعم تنفيذ المشروع وصولاً إلى نظم الرصد والإبلاغ المتينة.

باء- النهج

7- يعتمد نهج موئل الأمم المتحدة إزاء إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة على ثلاث ركائز رئيسية هي: الإطار العالمي للرصد الحضري، والاستعراضات المحلية الطوعية، والبرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة.

1- الإطار العالمي للرصد الحضري

8- كلفت الجمعية العامة واللجنة الإحصائية موئل الأمم المتحدة بقيادة وضع مجموعة منسقة من المؤشرات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة على الصعيد المحلي. وينسق الإطار العالمي للرصد الحضري المؤشرات القائمة مع إدماج الروابط الريفية الحضرية ومبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". وهو يتألف من مجموعة أساسية من المؤشرات العالمية وسلسلة من المجموعات الثانوية من المؤشرات، للسماح بتكييف وتحليل كل منطقة محلية مع المواءمة مع الرؤى المحلية للمدن. ويعتبر الإطار أساساً مفيداً لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية، فضلاً عن التقييمات القُطرية المشتركة.

9- ويكمن الإطار العالمي للرصد الحضري في صميم نهج موئل الأمم المتحدة لجمع البيانات ووضع المؤشرات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، وكذلك بالنسبة للاستعراضات المحلية الطوعية والبرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة. وسيتم رقمنة الإطار من خلال إقامة شراكة مع التحالف العالمي للرؤساء التنفيذيين، وذلك للسماح للمدن بقياس ومقارنة أدائها التنموي. وقد تم تجريب الرقمنة من خلال البرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة، وسيتم تعميمها في جميع أنحاء العالم بمجرد إقرار اللجنة الإحصائية للإطار رسمياً، والذي من المتوقع أن يحدث خلال النصف الأول من عام 2022.

10- وينبغي أن يتسم الإطار العالمي للرصد الحضري بالكفاءة (ألا يزيد من العبء الواقع على كاهل المدن)، والفعالية (قادراً على مساعدة المدن في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة وفي توفير المعلومات لتشجيع العمل المحلي) وأن يكون متوائماً (مع بيانات قابلة للمقارنة). ويمكن للإطار أن يدمج مجموعات إضافية من المؤشرات التي تتيح، على سبيل المثال، فهم الاختلافات التي تحدث على مستوى المقاطعات والمناطق الفرعية داخل المدن.

2- الاستعراضات المحلية الطوعية

11- يعتبر التقدم المحرز من خلال الاستعراضات المحلية الطوعية قصة تحول من القاعدة إلى القمة، والابتكار المحلي، وزيادة الحوار العالمي. وعلى مدار العام الماضي، نمت الحركة العالمية للاستعراضات المحلية الطوعية بشكل كبير، حيث يجري حالياً إجراء 65 استعراضاً، وتعمل بالفعل نحو 20 بلدية وحكومة إقليمية على إجراء استعراضها لعامي 2021 و2022. وقد أصبحت الاستعراضات المحلية الطوعية أداة رئيسية للحكومات المحلية والإقليمية لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت الاستعراضات المحلية الطوعية أنها تشكل مُسَرِّعاً قوياً لتنفيذ الأهداف على الصعيد المحلي في جميع أنحاء العالم.

12- ويمكن للاستعراضات المحلية الطوعية أن تعزز تطبيقات البيانات المبتكرة، وإشراك أصحاب المصلحة ومشاركتهم، واتساق السياسات، والتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة المتعددة المستويات. كما يتعزز التفاعل بين المستويين المحلي والوطني من خلال الروابط بين الاستعراضات المحلية الطوعية والاستعراضات الوطنية الطوعية. ويدعم موئل الأمم المتحدة المدن في تطوير الاستعراضات المحلية الطوعية بالبيانات والأفكار المتطورة، وكذلك من خلال فرص التعلم من الأقران، وقد برز موئل الأمم المتحدة كرائد عالمي في مجال المعايير والمعارف في الاستعراضات المحلية الطوعية على وجه التحديد وفي إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

3- البرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة

13- يساعد البرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة المدن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سلسلة القيمة التي تجمع بين البيانات الحضرية والتخطيط الاستراتيجي القائم على الأدلة، وتنمية القدرات المؤسسية والاستثمار في الاستثمارات ذات الأثر. ويُدعم كل مسار من المسارات من خلال الأدوات والموارد الإلكترونية والدعم التقني. وبالتالي، تعزز المبادرة الفرص الاقتصادية المحلية، وتحسن الاستدامة البيئية، وتقلل من أوجه التفاوت الاجتماعي، وتحسن في نهاية المطاف نوعية حياة جميع السكان. وعلى هذا النحو، فإن مدن أهداف التنمية المستدامة لها دور مؤثر في التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023 ومجالات التغيير الأربعة الخاصة بها. وعلى وجه التحديد:

(أ) في مسار البيانات، تستخدم الاستعراضات المحلية الطوعية لجمع البيانات الإحصائية والمكانية والبيانات التصورية، من خلال الإطار العالمي للرصد الحضري، لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات العمل؛

(ب) يشمل مسار تنمية القدرات أدوات تشخيصية، مثل أداة تقييم مشروع أهداف التنمية المستدامة، في مجالات الحوكمة والتخطيط وتقديم الخدمات والإيرادات، ويوجه المدن إلى برامج التدريب والموارد التقنية ذات الصلة مع تحسين قدرة المشاريع الحضرية الكبرى على المساهمة في تنفيذ الأهداف؛

(ج) ويشمل مسار الاستثمار ''مرفق استثمار المدينة'' الذي يدعم إعداد المشاريع في المرحلة التمهيدية، والذي يضمن بدوره المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة والجدوى المالية ويطابق المشاريع التي هي في طريقها إلى التنفيذ مع مصادر رأس المال العام والخاص.

14- ويهدف موئل الأمم المتحدة، من خلال البرنامج الرئيسي لمدن أهداف التنمية المستدامة، إلى إحداث أثر إيجابي على حياة مليون شخص في حوالي 000 1 مدينة من خلال اعتماد نهج متكامل ومنهجي يجمع بين صنع السياسات القائم على الأدلة، والأدوات الرقمية، ودعم القدرات الرقمية، والدعم التقني، ومواءمة التمويل، والمشاريع الحفازة والمؤثرة التي تعزز تنفيذ الأهداف.

جيم- مسارات العمل

15- يجري العمل على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال أربعة مسارات عمل هي: الشراكات الاستراتيجية؛ والتنمية المعيارية وإدارة المعرفة؛ والدعوة وبناء القدرات؛ والمساعدة التقنية.

1- الشراكات الاستراتيجية

16- لقد ركز موئل الأمم المتحدة، الذي عمل بأقل قدر من الموارد على مدار فترة الاثني عشر شهراً الماضية، جهوده على إنشاء وتوطيد شراكات استراتيجية مع أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والمحليين الرئيسيين، مع وضع نفسه كشريك أساسي في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات المحلية الطوعية. ويشمل الشركاء الرئيسيون ما يلي:

(أ) الحكومات المحلية والرابطات الممثلة لها في جميع أنحاء العالم، والتي تعد جهة تحاور رئيسية وكذلك مستفيدة من عمل موئل الأمم المتحدة. وتشمل هذه الجهات، على سبيل المثال، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة، والبرلمان العالمي لرؤساء البلديات، وغيرهم من أعضاء فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية؛ ومنبر الخطة الحضرية؛ ومختلف الرابطات الوطنية للمدن؛

(ب) الحكومات الوطنية التي يعمل معها موئل الأمم المتحدة على تعزيز نهج إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والروابط بين الاستعراضات المحلية الطوعية والاستعراضات الوطنية الطوعية وتعبئة الموارد. وتشمل هذه الحكومات، إسبانيا وإيطاليا وفنلندا وماليزيا واليابان؛

(ج) كيانات منظومة الأمم المتحدة، وهو أمر حاسم لضمان اتساق دعم الأمم المتحدة. والجهات الفاعلة الرئيسية في الأمم المتحدة هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) مراكز الفكر، والمنظمات غير الربحية والكيانات الأكاديمية، التي تدعم تشكيل المعرفة وتقديم المشورة الخبراء. ومن الأمثلة على ذلك مختبر أركو ARCO التابع لجامعة فلورنسا، ومؤسسة أوربانيس ماليزيا Urbanice Malaysia، والمركز السويدي الدولي للديمقراطية المحلية والمشاركة العالمية.

2- التنمية المعيارية وإدارة المعرفة

17- وضع موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة المنتجات المعيارية الرئيسية التالية لدعم الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية في إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وفي إجراء استعراضات محلية طوعية فعالة:

(أ) *المبادئ التوجيهية للاستعراضات المحلية الطوعية المعنون: المجلد الأول ''تحليل مقارن للاستعراضات المحلية الطوعية القائمة*" ، التي تقدم تحليلاً لجميع الوثائق التي أصدرتها الحكومات المحلية لاستعراض أدائها فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والبحث عن السمات المشتركة، والمتغيرات القابلة للمقارنة، والعوامل المشتركة التي تربط بين الاستعراضات المحلية الطوعية؛

(ب) *المبادئ التوجيهية للاستعراضات المحلية الطوعية: المجلد 2 – نحو جيل جديد من الاستعراضات المحلية الطوعية: استكشاف الرابط المحلي الوطني*، التي تتقدم تحليلاً للعلاقة بين الاستعراضات المحلية الطوعية والاستعراضات الوطنية الطوعية، فضلاً عن آليات الحوار والتعاون والتعلم المتبادل. ويقدم المجلد أيضاً إرشادات للحكومات المحلية والإقليمية بشأن كيفية التأثير على المستويات الأعلى من صنع السياسات وتحفيز المشاركة على نطاق أوسع على الصعيد دون الوطني.

18- وستركز البحوث والتوجيهات المعيارية المقبلة الأخرى على الاستعراضات المحلية الطوعية والمدن الكبرى (مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، والرابطة العالمية للمدن الكبرى)، والاستعراضات المحلية الطوعية والشؤون الجنسانية، والبيانات في سياق الاستعراضات المحلية الطوعية.

3- الدعوة وبناء القدرات

19- يدعو موئل الأمم المتحدة إلى التنمية الحضرية المستدامة وبناء القدرات بشأنها من خلال تنظيم الأحداث الدولية وفرص التعلم من قِبل الأقران. وتيسر هذه الخطوات تبادل الأفكار، وتسمح بتبادل الموارد المعرفية، وتبني على الممارسات الجيدة، وتعزز الشراكات القائمة، وتنشئ شراكات جديدة. وترد أدناه بعض النقاط البارزة في جهود الدعوة وتنمية القدرات على الصعيد العالمي:

(أ) عُقد اجتماع لفريق خبراء بشأن الجيل الجديد من الاستعراضات المحلية الطوعية في شباط/فبراير 2021 ونُظم، بدعم من مدينة مدريد، للتركيز على مسألة الحوكمة والتنسيق المتعددي المستويات.[1] وقدمت الحكومات المحلية والوطنية من إسبانيا وفنلندا واليابان جهودها لتنسيق العمل من أجل إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية الاستعراض الطوعي. وتلت ذلك مناقشة مع الحكومات المحلية من جميع أنحاء العالم وممثلي منظومة الأمم المتحدة. وكان الاجتماع بمثابة ركيزة أساسية في وضع المبادئ التوجيهية للاستعراضات المحلية الطوعية *:المجلد 2 – نحو جيل جديد من الاستعراضات المحلية الطوعية: استكشاف الرابط المحلي الوطني؛*

(ب) عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين يومي 24 و25 شباط/فبراير 2021 برئاسة إيطاليا، مما قد أدى إلى رفع مستوى قضايا البنية التحتية المستدامة والمدن، وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، والمدن المتوسطة الحجم إلى صدارة جدول أعمال مجموعة العشرين.[2] وقد دُعِي موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى دعم المناقشات بين أعضاء مجموعة العشرين في إطار الفريق العامل المعني بالتنمية والعمل كمضيفين مشاركين لمنبر مجموعة العشرين بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والمدن الوسيطة. وقد ساعدت مشاركة موئل الأمم المتحدة في هذه العملية على تعزيز المقترحات الموضوعية ودعم رئاسة إيطاليا في تركيز الاهتمام السياسي على مواضيع إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والمدن الوسيطة، التي ورد ذكرها أيضاً في البيان الصادر بمناسبة اجتماع وزراء التنمية المعقود في 29 حزيران/يونيه 2021 في ماتيرا، إيطاليا؛

(ج) دعَّم موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة ''أيام الاستعراض المحلي الطوعي- الاستعراض الطوعي دون الوطني'' التي عقدت في تموز/يوليه 2021 لتزويد الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين بالمعارف المتطورة، وتوفير مساحة للتبادل والتعلم المتبادل لجميع الحكومات وأصحاب

(1) انظر الموقع الشبكي التالي:
.https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/07/communique_on_voluntary_local_reviews_final_edit.pdf

(2) انظر الموقع الشبكي التالي: https://oecd-development-matters.org/2021/07/06/why-local-why-now-strengthening-intermediary-cities-to-achieve-the-sdgs.

المصلحة المشاركين في النهوض بإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.[3] وشملت بعض الأحداث التي نُظمت في هذا الإطار إطلاق الاستعراض المحلي الطوعي لفلورنسا، إيطاليا؛ وجلسة حول البيانات والمؤشرات في عمليات الاستعراض المحلي الطوعي والاستعراض الطوعي دون الوطني؛ وجلسة حول الإدماج الاجتماعي والعمليات التشاركية في الاستعراضات المحلية الطوعية والاستعراضات الطوعية دون الوطنية؛ وجلسة حول الاستعراضات دون الوطنية الطوعية؛ وإطلاق المبادئ التوجيهية *للاستعراضات المحلية الطوعية: المجلد 2 – نحو جيل جديد من الاستعراضات المحلية الطوعية: استكشاف الرابط المحلي الوطني*،

(د) قدم موئل الأمم المتحدة الدعم للحكومات المحلية والإقليمية من خلال بناء القدرات وتوفير فرص التدريب، بما في ذلك من خلال وحدات تعليمية عن: (أ) مقدمة عن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة؛[4] (ب) التخطيط الإقليمي لتحقيق الأهداف؛ (ج) الإبلاغ في سياق الاستعراضات الوطنية والمحلية؛ (د) تحقيق هدف إضفاء الطابع المحلي من خلال التعاون اللامركزي؛ و(هـ) تجاوز الاستجابة الفورية لتفشي مرض فيروس كورونا بالشراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة والرابطة العالمية للمدن الكبرى. وكان آخرها عملية تعلم فريدة جمعت الحكومات المحلية والإقليمية والشركاء من جميع أنحاء العالم لمناقشة المواضيع الرئيسية المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشارك فيها ممثلون عن 94 مدينة و50 بلداً أجروا مناقشات في 17 جلسة جمعت نتائجها أخيراً في مركز معرفة فريد عبر الإنترنت.

4- المساعدة التقنية

20- فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، حقق موئل الأمم المتحدة ما يلي:

(أ) قدم الدعم لمدينتي نيتروي وريو دي جانيرو، البرازيل، وشيمبوتي وتروخيلو، بيرو، في عام 2019؛

(ب) قدم الدعم لموسكو وفلورنسا، إيطاليا، في حين بدأ المناقشات مع كاتوفيتشي، بولندا، في الفترة 2020-2021؛

(ج) بدأ العمل في عمان، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على تطوير الاستعراضات المحلية الطوعية الأولى للبلدان العربية. ويجري حالياً إعداد استعراضات محلية طوعية قادمة، بدعم من موئل الأمم المتحدة، لمدريد وأغادير والمغرب وبوبال، الهند؛

(د) عقد شراكة مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في ماليزيا، مما أدى إلى إدراج الاستعراضات المحلية الطوعية في الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لماليزيا.

دال- الإنجازات المعيارية والتشغيلية الرئيسية

21- منذ نيسان/أبريل 2020، تطور العمل الذي أنجزه موئل الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي ومستوى الاستعراضات المحلية الطوعية وتسارعت وتيرته، وذلك بفضل عملية واضحة المعالم من التعاون المشترك والتنسيق بين فروع وأقسام ووحدات موئل الأمم المتحدة، والمقر والمكاتب القطرية والإقليمية لموئل الأمم المتحدة في الميدان. وقد اعتُمد نهج مؤسسي على نطاق البرنامج لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.

22- وعلى الصعيد الخارجي، أدى ذلك إلى توطيد موقف موئل الأمم المتحدة تجاه الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين بوصفه المؤسسة الدولية المعنية بوضع جدول الأعمال بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية. ويُعترَف بموئل الأمم المتحدة باعتباره المطور الرئيسي للمعارف المتطورة والتوجيه المعياري بشأن الاستعراضات المحلية

(3) انظر الموقع الشبكي التالي: https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/07/report_vlr-vsr_days_hlpf_2021_1.pdf.

(4) نُشرت من قِبل: موئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية، وديبوتاسيو برشلونة، وبلاتافورما Diputació Barcelona and Plataforma.

الطوعية وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، بحثت لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة مع موئل الأمم المتحدة وضع توجيهات إقليمية مشتركة ونُهج وطنية مشتركة بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية على التوالي. ويعد موئل الأمم المتحدة أيضاً بمثابة كيان الأمم المتحدة الذي تلجأ إليه المدن والمناطق للحصول على المساعدة التقنية بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية، كما يتضح من الطلب المتزايد على الدعم من أجل تطوير الاستعراضات.

مبادرة Local2030

23- مبادرة Local2030 هي مشروع للمكتب التنفيذي للأمين العام ستنتقل بحلول نهاية عام 2021 إلى تحالف واسع النطاق لتعزيز إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة دعماً لعقد العمل من أجل تحقيق الأهداف. وسيعمل التحالف كمنصة لتطوير شبكات الحكومات المحلية والإقليمية ورابطاتها والحكومات الوطنية والأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة. وسيعزز التحالف التعاون، ويحتضن الابتكار ويشجع على تقاسم الحلول وتنفيذ الاستراتيجيات، والاستفادة من عمليات التوسع الحضري السريع لتعجيل تحقيق الأهداف.

24- وسيُتيح التحالف فرصاً للعمل بفعالية مع كيانات الأمم المتحدة لإحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيعزز التحالف، في الوقت نفسه، قدرة كيانات الأمم المتحدة على توجيه ديناميات التحضر وصنع القرار المحلي. وسيدعم جهود أفرقة الأمم المتحدة القُطرية ومكاتب المنسقين المقيمين للعمل مع الجهات الفاعلة المحلية بالتنسيق مع الحكومات الوطنية، والاستفادة من أصول الأمم المتحدة. وأخيراً، سيدعم جهود مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية لرصد تنفيذ الأهداف والإبلاغ عنه.

25- وسيستضيف موئل الأمم المتحدة أمانة تحالف مبادرة Local2030، والذي سيتشارك أيضاً في رئاسة التحالف مع كيان آخر تابع للأمم المتحدة، على أساس التناوب. وفي العامين الأولين، سيعمل موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كرئيسين مشاركين للتحالف.

هاء- سبل المضي قدماً

26- ستظل استراتيجية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة لموئل الأمم المتحدة قائمة على النهج الإقليمي، من خلال ضمان تنفيذ سياسات والتزامات خطة عام 2030 محلياً في جميع أنحاء العالم. ويهدف موئل الأمم المتحدة، من خلال تحسين كل عنصر من العناصر الأساسية للاستراتيجية وتوسيع نطاقها، إلى تحقيق ما يلي:

(أ) زيادة معارف وقدرات المدن والبلديات لتحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) توسيع نطاق التكامل المؤسسي وتعزيز الحوكمة المتعددة المستويات بين الحكومات المحلية والوطنية والإقليمية من خلال إقامة شراكات داعمة وتحسين جمع البيانات وتصنيفها وتقاسمها، وتحسين فهم الاستعراضات المحلية والوطنية الطوعية ذات المنفعة المتبادلة؛

(ج) الحد من التباينات وأوجه عدم المساواة المكانية ومعالجة نقص البيانات من خلال توحيد إطار الرصد الحضري من أجل تحديد الأسباب الجذرية للتحديات والتخفيف منها بشكل تعاوني بهدف عدم ترك أحد خلف الركب؛

(د) تقديم التوجيه للحكومات المحلية والإقليمية بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال جمع البيانات، والإبلاغ المنتظم، ومشاركة المجتمعات المحلية، وتطوير المشاريع، وتمويل الممارسات الجيدة وتقاسمها وتبادلها، ومن خلال نُهج مبتكرة مثل تطوير المختبرات الحضرية.

ثالثاً- مشاركة موئل الأمم المتحدة في قضايا وأولويات سياسات الإسكان، وأمثلة من أوروبا

ألف- معلومات أساسية: الإسكان في القانون الدولي وسياسة الأمم المتحدة

27- ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[5] لعام 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[6] لعام 1966 على أن الحق في السكن اللائق باعتباره عنصرا من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق دون تمييز.[7]

28- وقد فسرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في السكن اللائق في تعليقها العام رقم 4 (1991)، الذي حددت فيه اللجنة سبعة عناصر للحق في السكن اللائق: (أ) ضمان الحيازة القانوني؛ (ب) توافر الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية؛ (ج) القدرة على تحمل التكلفة؛ (د) الصلاحية للسكن؛ (هـ) إمكانية الوصول؛ (و) الموقع؛ و(ز) السكن الملائم من الناحية الثقافية.

29- وفي خطة عام 2030، تُعطى الأولوية للحق في السكن اللائق من خلال الهدف 11-1، الذي التزمت الدول من خلاله بضمان حصول الجميع بحلول عام 2030 على السكن اللائق والآمن والميسور التكلفة والخدمات الأساسية، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة. وعُيّن موئل الأمم المتحدة كحارس للهدف 11-1 والمؤشرات المرتبطة به.[8]

30- وفي عام 2013، طلب مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، في دورته الرابعة والعشرين، إلى موئل الأمم المتحدة ما يلي:

> متابعة النتائج المتوقعة من الاستراتيجية العالمية للإسكان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق اقتراح تحول للنموذج الفكري، عند الاقتضاء، بما في ذلك إدماج الإسكان مع الاستخدامات الحضرية الأخرى؛ وتشجيع أداء الأسواق بطريقة تراعي مصالح الفقراء؛ وتشجيع الإصلاحات على نطاق المنظومة لتمكين الوصول على نطاق أوسع إلى حلول الإسكان الملائمة؛ وتعزيز الروابط بين الإسكان والاقتصاد والعمالة والحد من الفقر؛ واستخدام تصاميم البناء والأحياء المستدامة والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة.[9]

31- وتتضمن الخطة الحضرية الجديدة عدداً من الإشارات إلى الحق في السكن اللائق، بما في ذلك في سياق التزام الدول بما يلي:

> تشجيع سياسات الإسكان الوطنية ودون الوطنية والمحلية التي تدعم الإعمال التدريجي للحق في السكن اللائق للجميع باعتباره عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، وتلك التي تتصدى لجميع أشكال التمييز والعنف وتمنع عمليات الإخلاء القسري التعسفية، وتلك التي تركز على احتياجات المتشردين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والفئات ذات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة، مع تمكين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين من المشاركة في تخطيط وتنفيذ هذه السياسات.[10]

---

(5) وتنص المادة 25 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: ''لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.''

(6) وتنص المادة 11 (1) من العهد على ما يلي: ''تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.''

(7) انظر أيضاً الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Housing/Pages/InternationalStandards.aspx.

(8) انظر الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/sdgs/dataContacts/.

(9) قرار مجلس الإدارة 24/9، الفقرة 1.

(10) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق، الفقرة 31.

32- ويهدف موئل الأمم المتحدة، من خلال خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023، إلى تنفيذ الولايات الواردة في المعاهدات ذات الصلة، وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، وقرارات مجالس الإدارة المتعلقة بالإسكان، وذلك بشكل أساسي من خلال مجال التغيير بشأن الحد من أوجه التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية والريفية. وعلاوة على ذلك، يُتوقع من موئل الأمم المتحدة أن يقدم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية لزيادة وتأمين فرص الحصول على الأراضي، وتوفير السكن الملائم والميسور التكلفة.

33- ويشكل توفير السكن اللائق أيضاً هدفاً هاماً في إطار نتائج الخطة الاستراتيجية بشأن التكيف الفعال للمجتمعات المحلية والبنية التحتية مع تغير المناخ وتحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً.

34- واعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام 2015، ميثاق جنيف للإسكان المستدام[11]، الذي يساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمدن والمستوطنات البشرية وتنفيذ إطار استراتيجية الإسكان العالمية لموئل الأمم المتحدة.

باء- قضايا سياسة الإسكان الرئيسية في المنطقة الأوروبية

35- أصبح الإسكان، وفقاً للبيانات التي جُمعت من خلال مقياس البارومتر الأوروبي، مسألة تثير قلقاً متزايداً بالنسبة للمواطنين الأوروبيين والقضية الوطنية الرئيسية في بلدان من بينها ألمانيا وأيرلندا ولكسمبرغ ومالطة.[12]

36- وفي حين أن البيانات الأخيرة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي[13] تظهر اتجاهات إيجابية في جميع المؤشرات المتعلقة بالهدف 11،[14] فإن بعض الفئات لا تزال محرومة بصورة غير متناسبة من السكن، وهي مشكلة تفاقمت بسبب أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فعلى سبيل المثال، بينما يعيش 17.1 في المائة من سكان الاتحاد الأوروبي في أسرة معيشية مكتظة، فإن معدل الاكتظاظ كان أعلى بكثير بالنسبة للأشخاص الذين يقل دخلهم عن عتبة الفقر (29.1 في المائة)، والمهاجرين من بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي (36 في المائة)،[15] والشباب في الفئة العمرية 15-29 سنة (23.5 في المائة).[16] ووجدت دراسة استقصائية أجريت في ستة بلدان أن 46 في المائة من الروما والرُحل الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية يعيشون في مساكن مكتظة.[17] وعلاوة على ذلك، أفاد حوالي 1 من كل 10 أشخاص ممن أجريت معهم مقابلات بأنه لا توجد إمكانية للحصول على مياه الصنبور أو الحمامات أو المراحيض داخل مسكنهم. وكانت النسبة أعلى بين أولئك الذين يعيشون في عربات متنقلة مغطاة أو منازل متنقلة.

37- ووفقاً للبيانات الأخيرة عن أهداف التنمية المستدامة، ينفق تقريباً واحد من كل ثلاثة مستأجرين من ذوي الدخل المنخفض في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر من 40 في المائة من دخلهم على الإسكان.[18] وفي العقدين الماضيين، نمت أسعار السكن داخل منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان

(11) E/ECE/1478/Rev.1.

(12) https://europa.eu/eurobarometer/screen/home.

(13) المرجع: Eurostat, *Sustainable Development in the European Union: Monitoring Report on Progress Towards the SDGs in an EU Context – 2021 Edition* (2021).

(14) 1) الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية ذات ظروف سكنية سيئة، 2) الأشخاص الذين يعيشون في اكتظاظ.

(15) انظر الموقع الشبكي التالي: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Migrant_integration_statistics_-_housing.

(16) انظر الموقع الشبكي التالي: https://ec.europa.eu/eurostat/web/income-and-living-conditions/data/database.

(17) المرجع: European Union Agency for Fundamental Rights, *Roma and Travellers in Six Countries* (2020).

(18) المرجع: OECD, Brick by Brick: Building Better Housing Policies (2021).

الاقتصادي بمعدل أسرع بثلاث مرات من المداخيل.[19] وقد زادت تكلفة السكن بشكل أكبر في المدن الكبيرة وأثرت بشكل خاص على فئات محددة مثل الشباب وكبار السن والأسر الكبيرة التي لديها أطفال، الذين أُجبروا على العيش في مساكن مكتظة ومنازل معزولة بشكل سيئ، مع فواتير مرافق لا يمكن تحملها. وحتى قبل حدوث الجائحة، كان متوسط الإيجار للشقة المكونة من غرفتين يمثل في بعض العواصم ذات أسواق الإسكان المتوترة بشكل خاص، أكثر من 100 في المائة من متوسط دخل الشخص الذي يتراوح عمره بين 18 و 24 سنة.[20]

38- ووفقاً للاتحاد الأوروبي للمنظمات الوطنية العاملة مع عديمي المأوى ومؤسسة آبي بيير Abbé Pierre،[21] إذا لم يتم الأخذ بسياسات الوقاية التي تعالج على وجه التحديد الاستبعاد الجماعي للشباب في المنطقة الأوروبية بشكل سريع، فإن أثرها على التشرد يمكن أن يكون كبيراً.

39- وشهدت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فجوة استثمارية متزايدة في مجال الإسكان الاجتماعي تقدر بمبلغ 57 بليون يورو سنوياً بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وتركز الحكومات على الحوافز المقدمة إلى المطورين من القطاع الخاص، في حين يتزايد تقديم الدعم المتعلق بتوفير السكن للأسر المعيشية المنخفضة الدخل في شكل مدفوعات من نوع الرعاية الاجتماعية.[22]

40- وثمة قلق بشأن تحويل الإسكان إلى سلعة، وتزايد هيمنة الأسواق المالية على قطاع الإسكان. وقد أكدت البحوث الحديثة ''الافتراض بأن تمويل الإسكان يؤثر سلباً على القدرة على تحمل تكاليف السكن''.[23] ومن وجهة نظر صانعي السياسات، لوحظ أن ''السياسة تلعب دوراً هاماً في مدى تمويل السكن أو أنه يمكن تمويله''.[24]

41- وفي الوقت الراهن، تنفق الأسر المعيشية المنخفضة والمتوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم أكثر من أي وقت مضى على تكاليف السكن، وينعكس جزء كبير من تكاليف السكن هذه في تكاليف المرافق العامة. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، كان 6.9 في المائة من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي غير قادرين على إبقاء منازلهم دافئة بشكل كافٍ، في حين بلغ المعدل 18.2 في المائة بين الأشخاص المتضررين من الفقر الناجم عن انخفاض الدخل.[25]

42- ولمعالجة هذا التحدي، أطلق الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 استراتيجية وخطة عمل موجة التجديد لتجديد وتحسين مخزونات البناء. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تنفيذ حلول مبتكرة لتحسين المناخ وأداء الطاقة في المنازل بطريقة لا تلقي بعبء مالي لا يمكن تحمله على الفئات الأكثر ضعفاً.

جيم- أولويات السياسات

43- ترتبط أولوية سياسة الإسكان المهيمنة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأزمة القدرة على تحمل التكاليف المستمرة، التي تفاقمت منذ عام 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشمل العوامل الأساسية الكامنة وراء ذلك ركود الأجور وارتفاع مستويات البطالة والفقر، مصحوباً بزيادة في أسعار المساكن وانخفاض نسبي في توافر المساكن الاجتماعية.

---

(19) المرجع نفسه، *Under Pressure: The Squeezed Middle Class (2019)*.

(20) في أمستردام، بلغ متوسط الإيجار 675 1 يورو بينما بلغ متوسط الدخل 605 1 يورو؛ وفي هلسنكي، بلغ متوسط الإيجار نحو 398 1 يورو بينما بلغ متوسط الدخل 363 1 يورو؛ وفي لشبونة، بلغ متوسط الإيجار 1105 يورو في حين كان متوسط الدخل 910 يورو.

(21) المرجع: *Sixth Overview of Housing Exclusion in Europe 2021* (2021).

(22) انظر الموقع الشبكي التالي: www.europarl.europa.eu/doceo/document/EMPL-PR-653984_EN.pdf.

(23) المرجع: European Commission Joint Research Centre, *Who Owns the City? Exploratory Research Activity on the Financialization of Housing in EU Cities (2020), pp. 6 and 83*.

(24) المرجع نفسه، الصفحتان 12 و84.

(25) المرجع: Eurostat, *Sustainable Development in the European Union, p. 63*.

44- ويتطلب إصلاح نظم الإسكان فهم دوافع عدم القدرة على تحمل التكاليف والاستبعاد، وهو ما قد يختلف اختلافاً كبيراً. وينبغي تعزيز جمع البيانات من أجل السياسات المنسقة والقائمة على الأدلة، حيث يلزم تصميم أدوات السياسات وتكييفها لمعالجة الظروف المحلية والعمليات السببية المعقدة في كثير من الأحيان. ويعد تنسيق السياسات فيما بين البلدان، وكذلك بين مختلف مستويات الحكومات وبين أصحاب المصلحة الآخرين، أمراً ضرورياً.

45- وتحتاج الحكومات إلى الأدوات المناسبة للسياسات، بل أيضاً إلى القدرة على تنفيذها بفعالية وتقييمها وتكييفها. ويتطلب ذلك سلطة تشريعية ودعماً سياسياً، فضلاً عن موارد مالية وخبرة إدارية والتزام أصحاب المصلحة بتحقيق الأهداف المتفق عليها.

46- ويلزم إجراء إصلاحات في مجال السياسات للاستجابة لاتجاهات مثل شيخوخة السكان، وانتشار المنصات الإلكترونية للإيجارات القصيرة الأجل، والتغيرات في التفضيلات والسلوكيات بعد التحول إلى العمل عن بعد، والحد من البصمة الكربونية للبناء، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في مخزونات البناء القائمة، وتحويل الإسكان إلى سلعة، وتخفيض الاستثمارات العامة.

47- وينبغي ألا يُنظر إلى الحق في السكن اللائق على أنه مفهوم أحادي البعد. بل إن الحق في السكن ينطوي على أبعاد متعددة تتعلق، في جملة أمور، بضمان الحيازة، وملاءمة السكن، والمساواة أمام القانون، وعدم التمييز. ولا يمكن اعتبار السكن مجرد مكان يتكون من أربعة جدران وسقف، ولكنه ينطوي على اعتبار متشعب للملاءمة والصحة والأمن والقانون. وينبغي تناول الحق في السكن اللائق بشكل متسق ومنهجي في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

دال- إسداء المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية المقدمة من موئل الأمم المتحدة

48- ينسق موئل الأمم المتحدة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الأوروبي للإسكان العام والتعاوني والاجتماعي (الإسكان في أوروبا)، مبادرة الإسكان لعام 2030 لتعزيز الإسكان الميسور التكلفة في أوروبا.[26] ويجمع برنامج الإسكان لعام 2023 (Housing2030) بين خبراء الإسكان من أكثر من 56 بلداً وحوالي 43,000 من موفري الإسكان بأسعار معقولة ومطوري الأحياء. وفي إطار المبادرة، وُضعت مجموعة أدوات معيارية لصانعي السياسات تسلط الضوء على الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الأراضي، والاستدامة البيئية، وتمويل الإسكان، والحوكمة بغية تعزيز القدرة على تحمل تكاليف السكن. وقد أثر العمل التحضيري الذي أُنجز لهذه الأدوات على خطة العمل الخاصة بمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تعزيز الإسكان المستدام كجزء من خطط الانتعاش وإعادة البناء في فترة ما بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

49- وخلال عامي 2020 و2021، دعا مختلف أصحاب المصلحة في مجال الإسكان موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك ايكيا IKEA، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والكيان الذي يتعامل مع إدارة عقود إيجار المساكن البلدية في لشبونة،[27] إلى المساهمة في استراتيجياتهم بشأن كيفية تعزيز الإسكان المستدام والميسور التكلفة في سياق التحديات والأولويات المتطورة.

50- ويقدم موئل الأمم المتحدة، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المساعدة التقنية إلى حكومة بلغاريا في صياغة وتنفيذ سياسات إسكان قائمة على المشاركة وتستند إلى الأدلة تتناول الأولويات الوطنية التي تم الاتفاق

(26) انظر الموقع الشبكي التالي: www.housing2030.org/.

(27) انظر الموقع الشبكي التالي: https://eportugal.gov.pt/en/entidades/gebalis-gestao-dos-bairros-municipais-de-lisboa-e.e.m.

عليها. [28] وتمول هذه المساعدة التقنية من خلال برنامج حساب الأمم المتحدة للتنمية، وهي تتبع مشروعاً تجريبياً سابقاً بشأن وضع سياسات قائمة على الأدلة من أجل الإسكان المستدام والتنمية الحضرية، نُفّذ في أربعة بلدان هي: ألبانيا وأوكرانيا وجورجيا وقيرغيزستان.

51- ويقدم موئل الأمم المتحدة الدعم التقني للإعداد للمنتدى الدولي الأول للاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين بشأن إزالة الحواجز التي تحول دون توفير السكن الميسور التكلفة، الذي سيعقد في مدريد في أيار/مايو 2022.

52- وقد ساهم أيضاً العمل المعياري الذي قام به موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إقامة صلة واضحة بين السكن الميسور التكلفة ومنع التشرد. وفي أول قرار للأمم المتحدة بشأن التشرد، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن التشرد قضية معقدة تتطلب نهجاً متعدد القطاعات واستجابات متكاملة، وأنه يشكل انتهاكاً لكرامة الإنسان وقد يشكل عقبة أمام إعمال جميع حقوق الإنسان.[29] وعلاوة على ذلك، شجع المجلس الحكومات الوطنية والمحلية على تحسين فرص الحصول على السكن الميسور التكلفة من خلال سياسات الإسكان المتكاملة وتدابير الحماية الاجتماعية، ودعا الدول الأعضاء إلى جمع بيانات مفصلة عن التركيبة السكانية المتصلة بالتشرد ومواءمة قياس وجمع البيانات عن التشرد لتمكين عملية صنع السياسات الوطنية والعالمية.[30]

53- واستجابةً لذلك القرار، دعا البرلمان الأوروبي في كانون الثاني/يناير 2021 الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إنهاء التشرد في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030 ووضع ذلك كهدف على مستوى الاتحاد الأوروبي.[31]

هاء- سبل المضي قدماً

54- أبرزت الخبرة التي اكتسبها موئل الأمم المتحدة والتحليل الذي أجراه بشأن التحديات المستمرة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الحاجة إلى إنشاء آلية أوضح لتنسيق جهود جميع أصحاب المصلحة في مجال الإسكان، وعلى وجه التحديد، لسد الفجوات في المعرفة، وتعزيز القدرات واختبار النُهج الابتكارية على أرض الواقع. ويقوم موئل الأمم المتحدة حالياً، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتطوير منصة تهدف إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الأوروبيين في قطاع الإسكان.

55- ولضمان فعالية نُظم الرصد والمساءلة، يشجع موئل الأمم المتحدة تحسين الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المتصلة بالأراضي والإسكان، كما يشجع على إدراج الحقوق المتصلة بالأراضي والإسكان بصورة منتظمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(28) وهي السكن الذي عفا عليه الزمن وغير المدعوم الذي يحتاج إلى إصلاح وتجديد النظام؛ الاستهلاك المرتفع للطاقة من المخزون الحالي؛ نقص السكن الاجتماعي الذي يضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المنازل؛ نقص الآليات المالية لذوي الدخل المنخفض؛ والقضايا المتعلقة بالاحتياجات المعيشية للشباب في بلغاريا.

(29) القرار 7/2020، الفقرتان 4 و9.

(30) المرجع نفسه، الفقرتان 12 و16.

(31) https://ec.europa.eu/social/BlobServlet?docId=24120&langId=en.

56- ويدعو مستقبل السياسات والاستثمارات الإسكانية في المنطقة إلى تحديد أولويات الأهداف التالية:

(أ) القضاء على التشرد في أقصر وقت ممكن. وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في مواءمة التعاريف والقياسات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي والمبادرة العالمية لبيانات التشرد التي أطلقها موئل الأمم المتحدة بالشراكة مع معهد التشرد على الصعيد العالمي؛[32]

(ب) توسيع وتحسين البيانات المتعلقة بحقوق السكن ويُسر التكلفة. وبما أن المؤشر العالمي للهدف 11-1 من أهداف التنمية المستدامة - ''نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو سكن غير لائق'' - غير قادر تماماً على جمع البيانات عن جميع أبعاد مدى ملاءمة السكن والخدمات الأساسية، فيوصى بإدراج البيانات المتعلقة بمعدل تكلفة السكن المثقلة بالأعباء في التقارير الوطنية الطوعية عن تنفيذ الهدف 11-1؛

(ج) التصدي للتمييز وضمان المساواة. وتتطلب معالجة أوجه عدم المساواة تقديم دعم موجه إلى أكثر الفئات ضعفاً، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين. ويعد ربط سياسات الإسكان باستراتيجيات الفقر وأوجه عدم المساواة وتدابير الضمان الاجتماعي من خلال التعاون الدولي، الذي يتمتع موئل الأمم المتحدة بمكانة جيدة لتيسيره، أمر بالغ الأهمية لإنهاء مواصلة تهميش بعض الفئات نتيجة للسياسات؛

(د) منع عمليات الإخلاء القسري. ويلاحظ موئل الأمم المتحدة أن الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولة عن حظر عمليات الإخلاء القسري وضمان تنفيذ عمليات الإخلاء وفقاً للمعايير الدولية، والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والتزاماتها بموجب الصكوك ذات الصلة، مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي المُنقّح لمجلس أوروبا وميثاق جنيف للإسكان المستدام؛

(هـ) معالجة أمولة الإسكان. وترتبط أزمة الإسكان العالمية الحالية، في المبادئ التوجيهية لعام 2020 لتنفيذ الحق في السكن اللائق، بتزايد أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والأمولة الواسعة النطاق للإسكان والأراضي، ونظم الإسكان غير المستدامة.[33] ويجب أن تستمر الاستثمارات المستقبلية في سياسات الإسكان في التشكيك في معاملة الإسكان كسلعة؛

(و) معالجة آثار تغير المناخ على الحق في المسكن، الذي يمثل أولوية ناشئة بالنسبة لموئل الأمم المتحدة.

رابعاً- العمل بشأن الهجرة والتشرد، بما في ذلك البرنامج الرئيسي ''المدن الشاملة للجميع: تعزيز الأثر الإيجابي للهجرة إلى المناطق الحضرية'' والعمليات الميدانية

ألف- معلومات أساسية

57- اليوم، واحد من كل سبعة أشخاص على هذا الكوكب هو مهاجر.[34] ويشهد العالم اتجاهاً متزايداً للهجرة غير النظامية. ويتزايد النزوح القسري، الذي يتسبب فيه أساساً نشوب النزاعات واندلاع العنف، فضلاً عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وغالباً ما تكون الهجرة والتحضر عمليتين مترابطتين. ومع تزايد أعداد الأشخاص الذين ينتقلون إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل وفرص عمل أفضل، ستظل الهجرة إحدى القوى الدافعة الرئيسية للتحضر.

(32) وتهدف المبادرة إلى الجمع بين كيانات الأمم المتحدة (مثل منظمة العمل الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الإحصائية) ومنظمات المجتمع المدني (مثل الاتحاد الأوروبي للمنظمات الوطنية العاملة مع عديمي المأوى، ومؤسسة آبي بيير Abbé Pierre) والمنظمات الدولية (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) لتطوير مؤشرات عالمية موحدة للتشرد ومنهجيات لجمع البيانات التي تسمح بتعداد السكان المشردين في العالم.

(33) A/HRC/43/43.

(34) World Economic Forum, *Migration and Its Impact on Cities* (October 2017), p. 14.

58- وتركز ولاية موئل الأمم المتحدة على التحضر المستدام، بما في ذلك في البيئات الهشة والبلدان المتضررة من الأزمات، ولدى البرنامج عمل تنفيذي طويل الأمد في تلك البيئات، في بلدان مثل أفغانستان والصومال والعراق ولبنان. ويضفي ذلك قيمة مضافة ملموسة على النتائج الجماعية التي تسعى إليها منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في إطار العلاقة بين النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

59- وقد أوضح موئل الأمم المتحدة لأول مرة في خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023 أنه يهدف إلى النهوض بالتحضر المستدام كمحرك للتنمية والسلام، لتحسين الظروف المعيشية للجميع. وعلاوة على ذلك، فإن أحد مجالات التغيير الخاصة به هو ''العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها''.

60- ومنذ حزيران/يونيه 2021، تم الاعتراف بموئل الأمم المتحدة باعتباره ملتزماً بالتوصية المتعلقة بالصلة بين النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام التي أعدتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،[35] اعترافاً بالتزامه المؤكد بالمبادئ المتأصلة فيه. وما فتئ موئل الأمم المتحدة يبذل جهوداً دؤوبة لتنفيذ التوصية من خلال عمله بشأن الأرض والنزاعات، وإدارة النزوح الحضري والهجرة ودعم الانتعاش وإعادة الإعمار المستدامين في حالات الطوارئ المعقدة وفي أعقاب الكوارث الطبيعية.

61- ويسلط هذا الفرع الضوء على التقدم المحرز في مجالات العمل المذكورة أعلاه، ويبين الطرائق التي يمكن بها لموئل الأمم المتحدة، من خلال الاستفادة من أوجه التآزر المعيارية والتشغيلية، أن يسهم بفعالية في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالعلاقة بين النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. كما يسلط الضوء على الكيفية التي يمكن بها للدعم المعياري والتشغيلي المعزز الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة أن يساعد على بناء شراكات استراتيجية قوية وأن يحقق النجاح في حالات الأزمات من خلال المشاركة بفعالية أكبر في إدارة المعارف والسياسات وأعمال الدعوة داخل الشبكات العالمية والإقليمية، على سبيل المثال بشأن الحلول الدائمة للنزوح القسري من خلال خطة العمل للنهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول للأشخاص المشردين داخلياً، وشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمجموعة العالمية للحماية، والتحالف العالمي لمواجهة الأزمات في المناطق الحضرية، ومجلس رؤساء البلديات المعني بالهجرة، والتحالف القائم على القضايا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالأشخاص، والتنقل والتحضر.

باء- تعزيز الإطار المعياري والأدوات

62- إن إدراج مجال التغيير في مجال العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 يتيح وضع إطار معياري أكثر ملاءمة وأدوات أكثر ملاءمة، وذلك استكمالاً للخبرة المعيارية الواسعة لموئل الأمم المتحدة في هذا المجال. ويعزز هذا النهج بدوره التعليقات البناءة بين إنتاج المعرفة والعناصر الاستشارية التنفيذية والتقنية لموئل الأمم المتحدة.

63- وقد أُدرج بالفعل التوجيه المعياري بشأن التخطيط الحضري المتكامل في سياقات الأزمات المطولة، وبشأن منع الإخلاء القسري وتقييمات أثر الإخلاء، وبشأن الحلول الدائمة للسكان المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية الضعيفة في المدن، في قائمة الخدمات التي يقدمها موئل الأمم المتحدة. ويجري مواصلة تنقيح أدوات التنفيذ الحالية على أساس الدروس المستفادة من الخبرات المعيارية.

1- أُطر الإنعاش الحضري

64- يتمثل أحد المجالات الرئيسية التي يجري فيها تعزيز مجموعة الأدوات المعيارية في ما يتعلق بإطار الإنعاش الحضري، الذي يستند إلى العمل المنجز في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان. إن إطار الإنعاش

(35) انظر الموقع الشبكي التالي: https://legalinstruments.oecd.org/public/doc/643/643.en.pdf.

الحضري للبلدان المتأثرة بالنزاعات هو إطار مؤسسي وسياساتي، مع البرامج ذات الصلة، وهو مصمم لدعم الإنعاش الحضري المرن على نطاق واسع ولتيسير تجديد العقد الاجتماعي من أجل السلام. وقد طور موئل الأمم المتحدة هذا النهج استجابة للفجوة الكبيرة في قدرة النظام الدولي على معالجة العواقب المحددة للنزاعات في البيئات الحضرية وللمساعدة في تنفيذ التحليل المقدم من خلال أدوات التوصيف الحضري. ويعد هذا النهج أمراً أساسياً للتعجيل بتحقيق نتائج جماعية تتجاوز الصلة التقليدية بين النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتكمل أُطر الإنعاش الوطنية التي سبق أن وضعها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي تركز على تنفيذ تقييمات احتياجات مرحلة ما بعد الكوارث وما بعد النزاعات.

65- ويسعى النهج المجسد في أُطر الإنعاش الحضري حالياً إلى تحقيق خمسة أهداف عامة هي: (أ) تعزيز المؤسسات حتى يتسنى لها توجيه الإنعاش الحضري على نطاق واسع؛ (ب) تطوير برامج متعددة القطاعات وطرائق تمويل يمكن توسيع نطاقها؛ (ج) تعميم القدرة على الصمود في جميع التدخلات (تمشياً مع هدف البناء مرة أخرى على نحو أفضل)؛ (د) معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحسين الحوكمة الحضرية؛ و(هـ) تيسير الانتقال من استجابة إنسانية بحتة إلى استجابة تشمل أيضاً الإنعاش والتحضر المستدام، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

66- ويعمل المكتب الإقليمي للدول العربية لموئل الأمم المتحدة على مواصلة تطوير نهج إطار الإنعاش الحضري من خلال دعمه لاتحاد أنشئ استجابة للانفجارات التي وقعت في بيروت في صيف عام 2020. وإلى جانب ذلك، يُطبق المكتب الإقليمي البيانات والمعارف التي تم جمعها للملامح الحضرية لثماني مدن يمنية في تصميم البرامج. ويطبق موئل الأمم المتحدة في الوقت الراهن أيضاً الخبرة المكتسبة من أطر الإنعاش الحضري في وضع برنامج عالمي يكمل النُهج المستخدمة في التعاون بين البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

2- الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي

67- استناداً إلى خبرة موئل الأمم المتحدة في إدارة النزوح في المناطق الحضرية، قدم البرنامج الدعم للفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي، الذي أنشأه الأمين العام، مع التركيز بوجه خاص على الأبعاد الحضرية والمحلية للتشريد الداخلي. وأعد موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخلياً، تقريراً إلى الفريق ويسّر عقد سلسلة من المشاورات بين أعضاء الفريق والسلطات المحلية المتضررة من النزوح في أوكرانيا وبوركينا فاسو والصومال والعراق وكولومبيا وهندوراس. ونوقشت النتائج في اجتماع مائدة مستديرة عالمي افتراضي عقد في 19 نيسان/أبريل 2021، وتم التطرق إليها في تقرير بعنوان ''التشريد الداخلي في عالم يتجه بشكل متزايد نحو التوسع الحضري''.[36]

68- ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي خلصت إليها سلسلة المشاورات التي أجريت مع الفريق على النحو التالي:

(أ) تحتاج الجهات الفاعلة الدولية إلى طرق جديدة للتفكير في ديناميكيات النزوح الداخلي في المناطق الحضرية على مستوى البلديات؛

(ب) ينبغي تعميم بناء القدرات المصمم بشكل مناسب والمساعدة التقنية للسلطات البلدية في البرامج الإنسانية والإنمائية وبناء السلام؛

(ج) تحتاج طرائق التمويل الدولية إلى التكيف مع السياقات المعقدة والمتقلبة لأزمات التشريد الحضري، وليس العكس؛

(36) انظر الموقع الشبكي التالي: www.un.org/internal-displacement-panel/sites/www.un.org.internal-displacement-panel/files/synthesis_report_urbaninternaldisplacement.pdf.

(د) يعتبر الدعم المالي المقدم إلى الحكومة المحلية عاملاً رئيسياً في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، تمشياً مع النمو السكاني، إما في شكل زيادة التحويلات المالية من الحكومات الوطنية أو المنح المباشرة.

جيم- توسيع نطاق البرامج في المناطق الفرعية والبلدان ذات الأولوية

69- يواصل موئل الأمم المتحدة تركيز جهود تطوير البرامج على المناطق الفرعية والبلدان التي يمكن أن يحقق فيها قيمة مضافة كبيرة للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ساهم موئل الأمم المتحدة في استجابة الأمم المتحدة لأزمة اللاجئين في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأزمة اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا، وأزمة التشريد في منطقة الساحل. ويعرض هذا الفرع قيمة الاستراتيجيات التنفيذية لموئل الأمم المتحدة في بوركينا فاسو وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية).

1- الدعم التشغيلي لأزمة اللاجئين في جمهورية فنزويلا البوليفارية

70- نتيجة للأزمة السياسية والاقتصادية التي طال أمدها في جمهورية فنزويلا البوليفارية، فر 5.6 مليون شخص من البلاد منذ عام 2015، وانتقل 4.6 مليون منهم إلى مدن في البلدان المجاورة، مما أدى إلى حدوث أزمة إنسانية ذات أبعاد إقليمية. وتميل الفئات الأكثر ضعفاً إلى الاستقرار في المناطق الحضرية الطرفية التي لا تستطيع توفير السكن اللائق أو البنية التحتية أو الخدمات الأساسية. وينتهي الأمر بالمهاجرين الأكثر ضعفاً الذين يبحثون عن القدرة على تحمل التكاليف والسمة غير الرسمية في بيئتهم الحضرية، مما يساعد على بقائهم على قيد الحياة، إلى تقويض قدرتهم على الحصول على الحقوق والخدمات والفرص في مدينتهم الجديدة.

71- ويجمع مشروع المدن الشاملة للجميع ومجتمعات التضامن المعرفة والخبرة الفريدة لموئل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في محاولة للحد من أوجه الضعف لدى اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة وتعزيز اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي في المناطق الحضرية.[37]

72- واستناداً إلى افتراض أن الهجرة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في ازدهار المدينة، يسعى مشروع المدن الشاملة للجميع ومجتمعات التضامن إلى تحقيق التكامل الفعال من خلال منظور متوسط إلى طويل الأجل يركز على العلاقة بين النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويستهدف هذا النهج كلاً من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية للإدماج. ويجري تحديد الملفات الموجزة للتنقل البشري والتوصيات الواضحة لإثراء السياسات والخطط الحضرية القائمة على الأدلة التي تتضمن قضايا مرتبطة بإدماج اللاجئين وغيرهم من المهاجرين. ويُستكمل كل ملف موجز بمؤشر للإدماج الحضري، وهو مؤشر مركب يقيس درجة شمول المدينة المضيفة للجميع على أساس خمسة أبعاد: (أ) الإسكان والبنية التحتية والخدمات؛ (ب) فرص العمل والفرص الاقتصادية؛ (ج) الصحة والرفاه؛ (د) التعليم والتنوع والثقافة؛ و(هـ) الحيز العام والسلامة والحيوية الحضرية. ويقوم المؤشر بإعداد خرائط رقمية تساعد على تصور التركيزات المكانية للعجز فيما يتعلق بالإدماج، مما يسمح باستجابة إقليمية أكثر دقة.

73- وتوجه هذه التقييمات صياغة خطط التدخل الإقليمي على مستوى الأحياء. وتشمل هذه التدابير ما يلي: (أ) اقتراح ''خطة أساسية مادية'' لتوجيه التدخلات التي تعمل على تحسين ظروف المعيشة وتفضيل الاندماج بما يتماشى مع خطط المدن؛ و(ب) مجموعة من الإجراءات على مستوى المدينة التي تم تطويرها بالاشتراك مع المجتمع، وفقاً لاحتياجات وتطلعات السكان المحليين، مع مراعاة المستويات المختلفة لحصول اللاجئين وغيرهم من المهاجرين، فضلاً عن الفئات الضعيفة، على الحقوق والخدمات والفرص.

(37) انظر الموقع الشبكي التالي: https://ciudadesincluyentes.org/ (باللغة الإسبانية فقط).

74- ويركز مشروع المدن الشاملة للجميع ومجتمعات التضامن على تعزيز قدرات المؤسسات العامة والجهات الفاعلة الخاصة والمجتمعية على حد سواء، وتعزيز الآليات المشتركة بين المؤسسات والتنسيق المتعدد المستويات في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات التكامل، مما يعزز المساءلة والشفافية. ومن خلال اعتماد منهجيات تشاركية وقائمة على المكان، يشجع المشروع المشاركة المدنية والحوار بين الثقافات والحوكمة الحضرية الشاملة كمنصات هائلة لمكافحة كراهية الأجانب وتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.

2- الدعم التشغيلي لأزمة التشريد الداخلي في بوركينا فاسو

75- تواجه بوركينا فاسو أزمة تشريد داخلي واسعة النطاق، حيث نزح أكثر من 1.3 مليون شخص في تموز/يوليه 2021. ومع تدهور الحالة الأمنية، وتكرار شن الهجمات ووقوع الحوادث في المناطق الشمالية من البلاد، لجأ كثير من المشردين داخلياً إلى البحث عن ملاذ في المناطق الحضرية. وقد أدى ذلك إلى تضاعف عدد سكان المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم أو حتى ازدياد أعدادها إلى ثلاثة أضعاف، وأدى إلى زيادة هائلة في عدد الأشخاص المعرضين لظروف معيشية غير مخططة وغير ملائمة، الذين لا تتوفر لهم خدمات تشمل المياه والكهرباء والمدارس والصحة إلا ما ندر، أو لا تتوفر لهم إطلاقاً. ويتعرض التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة والمشردين داخلياً للخطر بسبب تزايد التنافس على الحصول على السكن والأراضي والخدمات.

76- وينفذ موئل الأمم المتحدة حالياً مشروعاً يشمل أربع مدن في بوركينا فاسو، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والذي سيساعد السلطات المحلية على إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً في المناطق الحضرية. وفي حين أدت الأزمة الأمنية الحالية إلى تسارع وتيرة التوسع الحضري في بوركينا فاسو، فإن البيانات العالمية تبين أن العديد من المشردين داخلياً لن يعودوا إلى مناطقهم الأصلية.

77- وفي الحالات التي طال أمدها مثل تلك التي حدثت في بوركينا فاسو، يجب أن تركز الحلول الدائمة تركيزاً قوياً على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمشردين داخلياً في المناطق الحضرية التي فروا إليها. وفي حين أن هناك حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية لتلبية الحاجة إلى توفير المأوى والمياه والغذاء، فيجب أن تكفل النُهج الإنمائية ألا يؤدي الارتفاع السريع في عدد سكان المناطق الحضرية إلى زيادة أوجه عدم المساواة والضعف على المدى الطويل. ويركز مشروع موئل الأمم المتحدة الذي يجري تنفيذه حالياً في كايا، ودري، وكونغوسي، وتوغوري تركيزاً قوياً على تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية، لأنها ليست أول من يقوم بتقديم الاستجابة لحالات الطوارئ فحسب، بل إنها تحتاج أيضاً إلى ضمان توفير الخدمات وتوفير بيئة معيشية ملائمة للسكان المتزايدين وتعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة والمشردين داخلياً للحد من خطر نشوب نزاع طويل الأمد.

78- وتمثلت الخطوة الأولى المتخذة في سياق المشروع في إنشاء هيئات محلية لصنع القرار تعرف باسم ''الخلايا البلدية من أجل قدرة المناطق الحضرية على الصمود'' يرأسها رؤساء البلديات والممثلون المحليون لمختلف الخدمات الحكومية (بما في ذلك الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والمياه والكهرباء) وممثلون عن المجتمعات المضيفة والمشردين داخلياً، فضلاً عن الجهات الفاعلة الإنسانية لتحسين التنسيق.

79- واضطلع المشاركون في المشروع، بعد الجمع المشترك للبيانات عن الخدمات القائمة، ببناء القدرات بشأن عمليات التخطيط الحضري الشامل والمتكامل لزيادة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية. وقد وضعت أنشطة تخطيط الأحياء الجديدة الرامية إلى توفير خدمات لمن هم في أوضاع هشة، واستناداً إلى الاحتياجات الخاصة بالسياق في مختلف المدن، الخلايا البلدية في صميم عملية صنع القرار. وستؤدي الأنشطة التجريبية التي تُنفذ في المدن الأربع إلى بناء 500 منزل جديد، وتوسيع المدارس والمرافق الصحية، وزيادة فرص الحصول على المياه والصرف الصحي، بما يخدم المجتمعات المضيفة والمشردين داخلياً على حد سواء. وسيؤدي بناء المزيد من القدرات للجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية إلى زيادة المعرفة بشأن الحد من الأثر البيئي للنمو الحضري السريع، فضلاً عن توفير حوافز أولية للإدماج الاقتصادي للمشردين داخلياً.

80- ويولي موئل الأمم المتحدة أهمية كبيرة لمشاركة المستفيدين والجهات الفاعلة المحلية في جميع مراحل تطوير الحلول الدائمة. أولاً، يجري جمع البيانات المكانية الشاملة لعدة قطاعات لفهم مخاطر التوترات الناشئة بين الجماعات المجتمعية ولفهم أوجه عدم المساواة في المدن؛ ثانياً، هناك مناقشة مشتركة وتحديد للأولويات، مما يؤدي إلى حلول متكاملة تغطي حقوق الإنسان المختلفة، بما في ذلك الحق في السكن اللائق والتعليم، وتهيئة بيئات مواتية للفرص الاقتصادية. وفي سياق مثل الحالة في بوركينا فاسو، حيث لا يزال المعدل العام للتحضر منخفضاً، فإن النظر في استراتيجيات لتمكين التنمية الحضرية المستدامة في وقت مبكر من الاستجابة للأزمات أمر بالغ الأهمية.

دال- سبل المضي قدماً

81- يواصل البرنامج الرئيسي ''المدن الشاملة للجميع: تعزيز الأثر الإيجابي للهجرة إلى المناطق الحضرية''، دمج العمل التنفيذي والمعياري لموئل الأمم المتحدة. ويجري تطويره كبرنامج عالمي لتوسيع نطاق العمل في مجال الهجرة والنزوح وزيادة أثره. وينطوي ذلك على تركيز مزدوج على إيجاد حلول دائمة للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً عن طريق تعظيم المساهمة الإيجابية التي يمكنهم تقديمها للتنمية الحضرية ومن خلال كفالة التماسك الاجتماعي مع المجتمعات المضيفة مع معالجة أشكال الضعف الخاصة بهم واحتياجاتهم في مجال الحماية.

82- وكبرنامج عالمي، سيحقق ما يلي:

(أ) معالجة الفجوات المعرفية والبيانات المتعلقة بالهجرة والنزوح (الاتجاهات والدوافع) وأثرها على أنماط التحضر والمدن؛

(ب) تعزيز الإطار المعياري وأدوات موئل الأمم المتحدة لتوفير التوجيه للبلدان في إدارة الهجرة الحضرية؛

(ج) توسيع نطاق تطوير البرامج في المناطق الفرعية ذات الأولوية والبلدان الأكثر تضرراً من الهجرة الحضرية وتعبئة الشراكات الواسعة النطاق؛

(د) ضمان مشاركة أقوى في الآليات العالمية والإقليمية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

83- وبغية توسيع نطاق استراتيجيته، يتوخى موئل الأمم المتحدة اعتماد نهج يركز على المسارات الأربعة التالية:

(أ) مسار البيانات والبحوث، لبناء شراكات استراتيجية لتحديد الثغرات المعرفية والبيانات التي يمكن لموئل الأمم المتحدة أن يسهم في سدها؛ فعلى سبيل المثال، عن طريق تعميم الهجرة الحضرية في إطار الرصد الحضري العالمي الذي أنشئ مؤخراً؛

(ب) المسار المعياري لبناء القدرات المعيارية والمساهمة في الجهود التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها؛

(ج) مسار دعم تطوير البرامج، لبناء قدرة تطوير برامج قابلة للنشر لقيادة ودعم الأنشطة الإقليمية والقطرية والمتعددة البلدان المتعلقة بالهجرة والنزوح، وتقديم المشورة التقنية وخدمات الدعوة؛

(د) مسار الربط الشبكي والشراكة، للاستثمار في تعزيز وتوسيع الشراكات بشأن الهجرة والنزوح في المناطق الحضرية من خلال منصات الحوار الوطنية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المدن ومنظمات المجتمع المدني.

خامساً- الاستنتاج

84- تسلط الحالات الواردة في هذا التقرير الضوء على بعض مواطن القوة في استراتيجية موئل الأمم المتحدة، التي تطبق بصورة منهجية المعارف المعيارية والتقنية الجديدة للتصدي للتحديات الإنمائية الطويلة الأجل والأكثر إلحاحاً التي تواجهها الدول الأعضاء. كما أنها تغذي المعارف والابتكارات والممارسات الجيدة المشتركة لمجتمع التنمية العالمي.

85- وتبين الحالات أن نهج موئل الأمم المتحدة يعزز الأهداف العالمية القائمة على الحقوق من أجل العمل الإنمائي المعياري الطويل الأجل. وبذلك، يطور موئل الأمم المتحدة أدوات متطورة ويستخلص الدروس التي يمكن من خلالها التوسع في تنفيذ المشاريع على أرض الواقع في مجموعة من السياقات الإنمائية، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية والشركاء الأساسيين الآخرين. واسترشاداً بخطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023، ولا سيما مجالات التغيير، فإن هذه النُهج المتكاملة موضوعياً والمتعددة الشركاء على نحو متزايد تسمح لموئل الأمم المتحدة بمتابعة فرص التحضر المتغيرة وتحديات الاستدامة عن كثب.